

ودعا الوزراء في قرارهم الجيش السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف ضد المدنيين، وكشفوا عن توقيع عقوبات سياسية واقتصادية - لم يكشف عن مضمونها - على الحكومة السورية.

من جانبه أكد الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي في المؤتمر الصحفي المشترك مع الشيخ حمد بن جاسم أن القرار اتخذ بموافقة 18 دولة في حين اعترضت ثلاث دول هي سوريا ولبنان واليمن وامتنع العراق عن التصويت.

وقال العربي إن الجامعة العربية تسعى "منذ أربعة أشهر لوقف العنف" ولكن مساعيها "لم تثمر" ولذلك تم اتخاذ هذا القرار.

وكان مجلس جامعة الدول العربية عقد، بعد ظهر اليوم السبت، اجتماعاً طارئاً على مستوى وزراء الخارجية تمت خلاله مناقشة تقرير أعده الأمين العام للجامعة، تضمن نتائج الاتصالات التي أجرتها الأمانة العامة للجامعة واللجنة الوزارية العربية المكلفة بحل الأزمة السورية بشكل عام مع الحكومة السورية ومختلف أطراف المعارضة السورية.

غير قانوني

من جانبه اعتبر السفير السوري لدى جامعة الدول العربية يوسف الأحمد القرار "غير قانوني ومخالفا لميثاق الجامعة ونظامها الداخلي".

وقال الأحمد للتلفزيون السوري إن هذا التحرك، الذي عارضه مندوبان في الاجتماع الوزاري للجامعة بالقاهرة، لا يجوز اتخاذه إلا بالإجماع في قمة للزعماء العرب.

وأكد أن القرار "ينعى العمل العربي المشترك، وإعلان فاضح بأن إدارتها (الجامعة العربية) تخضع لأجندات أميركية غريبة".

وكان المندوب السوري لدى الجامعة العربية قد أكد خلال اجتماع وزراء الخارجية أن دمشق تلتزم بتنفيذ جميع بنود خطة العمل العربية. وجدد التزام بلاده واستمرارها في تنفيذ جميع بنود خطة العمل العربية بشأن الوضع فيها.

وأضاف أن سوريا "قطعت شوطاً كبيراً في تحقيق ذلك رغم محاولات جهات مسلحة في الداخل مرتبطة بدول وأطراف في الخارج (لم يسمها) لإجهاض الخطة منذ اليوم الأول لإعلان التوصل إليها".

يُشار إلى أن المبادرة العربية لحل الأزمة السورية تتضمن أربعة عناصر أساسية وهي: وقف كل أعمال العنف من أي مصدر كان حمايةً للمواطنين السوريين، والإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة، وإخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة، وفتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سوريا للإطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.